

آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-دراسة مقارنة بين ANSEJ، ANGEM، CNAC للفترة 2015 الى 2019-

مغنية زناتي* ، زينة عرباش**

الإرسال: 12/01/2022

القبول: 19 /04/2022

النشر: 18 /06/2022

ملخص: أضحت المؤسسات المصغرة تحظى بأهمية كبيرة من قبل المشرفين على تنفيذ السياسات الاقتصادية والتنمية ، لما لها من دور استراتيجي في بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا أن عملية انشاء وتطور هذا النوع من المؤسسات تعترضها عدة مشاكل ومعوقات، لاسيما منها مشكل التمويل، اذ تهدف هذه الدراسة الى توضيح أساليب وآليات التمويل التي وفرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، من أجل تحفيز ودعم أصحاب الأفكار الرائدة والابداعية لإنشاء أكبر عدد من المشاريع المصغرة، حيث تم التطرق الى دور وكالة ANSEJ، CNAC، وكالة ANGEM، واجراء دراسة مقارنة بين هذه الآليات خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2019 لإظهار دور، أهمية وفعالية كل منها.

وقد خلصت الدراسة الى أن لهذه الآليات دور مهم في تمويل المؤسسات المصغرة، وهذا بالنظر الى تمويلها ومساهمتها في انشاء عدد معتبر منها، اضافة الى خلق عدد كبير من مناصب الشغل، وأخيرا وجدنا بأن وكالة ANGEM ساهمت في تمويل عدد كبير من هذه المؤسسات واستحوذت على حصة كبيرة من مناصب الشغل المستحدثة، بينما من حيث مبلغ التمويل كانت الحصة الأكبر للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، التنمية الاقتصادية، التمويل، آليات التمويل.

تصنيف: JEL D20, D20

Mechanisms for support and financing of mini-institutions in Algeria -Comparative study between ANGEM, CNAC, ANSEJ for 2015 to 2019-

Abstracts: Themini institutions have significant importance by supervisors to implement economic policies and development, because of its strategic role in mission of economic and social development, the process of establishing and developing. this type of institution is observed by several problems and obstacles, especially as the form of funding, as aiming the study to clarify the methods and mechanisms of the subjugation provided by the Algerian governments , successive,

* طالب دكتوراه ، جامعة أحمد زبانة غليزان، مخبر GMFAMI ، maghnia.zenati@cu-relizane.dz

** دكتورة في العلوم الادارية ، جامعة احمد زبانة ، غليزان ، مخبر LAPDEC ، جامعة معسكر ، zina.arabeche@univ-relizane.dz

relizane.dz

in order to stimulate and support the owners of leading ideas and creative to create a martyrdom of macrophages, where we were hijacked the role of (ANSEJ), (CNAC), (ANGEM), and examining the synonym between these mechanisms during the period summit from 2015 to 2019 to show a role, protect and effectively.

The study concluded that these mechanisms play an important role in financing small enterprises ,given their funding and its contribution to the creation of a significant number of them, in addition to the creation of a large number of jobs , and finally we found that the national agency mini loan traffic (ANGEM) has contributed to the financing of a large number of these institutions and has been bound to a large share of the positions of the new labor, while the amount of funding was the largest share of the national youth operation agency.

Key words: micro-enterprises, economic development, funding, funding mechanisms.

JEL Classification: 020,D20

مقدمة:

تسعى الحكومة الجزائرية الى بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال البحث عن الاليات المتاحة في هذا المجال، حيث راهنت سابقا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع ظهور المؤسسات الصغيرة ولعبها دور محوري واستراتيجي في اقتصاديات معظم دول العالم، لاسيما منها الدول المتطورة، حيث أضحت تشجيع اقامة وانشاء هذا النوع من الشركات والحفاظ على استمرارها وتطوير مشاريعها من أولويات الحكومة، وهذا لحشد الطاقات الانتاجية واستغلال كل الموارد المتاحة قصد المساهمة في الانتاج الوطني وتطويره من جهة، والعمل على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وكل الآفات المتفشية بين الشباب من جهة ثانية.

الا أنه ورغم الخصائص والمميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسات، من سهولة في الانشاء وقلة في التكاليف وغيرها، الا أن ذلك لا يجعلها في منأى عن المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيقها النمو والتطور المطلوبين، مما يجعل الرهان عليها مقرون بالعمل على ازالة هذه العوائق المختلفة، وبالأخص مشكل التمويل اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الراغبين في انشاء هذه المؤسسات أغلبهم شباب في بدايات مسيرتهم المهنية، يفتقدون للأموال اللازمة لذلك، مما أجبر الحكومة الجزائرية على ايجاد آليات لدعم وتمويل أصحاب هذه المشاريع من خلال انشاء العديد من الهيئات، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM).

في هذه الدراسة سوف نقوم بدراسة مفصلة عن عمل كل اية من الاليات السابقة وتقييم مدى مشاركتها في انشاء وتمويل المشروعات الصغيرة بالإضافة الى تبيان دورها في استحداث مناصب الشغل، مع اجراء مقارنة بينها لتبيان أهمية وفعالية كل واحدة منها.

1.1. مشكلة الدراسة

اتجهت الجزائر للاهتمام بالمؤسسات المصغرة ككيان اقتصادي جدير بدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير مناصب شغل، المساهمة في الناتج المحلي...، من خلال انشاء هيئات توفر التمويل اللازم لها، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM).

وعليه يمكن أن تكون مشكلة هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

الى أي مدى ساهمت هيئات التمويل (ANSEJ، CNAC، ANGEM) في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

وللتوضيح أكثر يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتجلى أهمية المؤسسات المصغرة؟ وماهي متطلبات انشائها ونجاحها؟
- كيف يتم تمويل المؤسسات المصغرة؟ وفيما تتمثل أهم هيئات تمويلها على المستوى الوطني؟
- ما هو واقع تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر؟ وأي الاليات المناسبة والأكثر كفاءة لتمويل هذه المؤسسات؟

2.1. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لمفاهيم المؤسسات المصغرة، اضافة الى توضيح أهميتها في النسيج الاقتصادي للبلد، وأهم الاليات التي أوجدتها الحكومة الجزائرية بغية دعم وتمويل هذه المؤسسات، مع الاشارة الى الدور التي تلعبه كل هيئة من هذه الهيئات في تشجيع أصحاب هذه المشاريع في انجاز مؤسساتهم وتوسيع نشاطاتها، وتوضيح فعالية كل جهاز وكفاءته في النهوض بالمؤسسات الصغيرة.

3.1. اهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- التعرف على المؤسسات المصغرة، مميزاتها وخصائصها.
- التعرف على المصادر المختلفة والطرق التمويلية التي تتطلبها هذه المؤسسات قصد الوصول الى أهدافها ومواصلة نشاطها.
- التعرف على أهم هيئات التمويل الموجودة على المستوى الوطني، ودور كل منها في دعم المؤسسات المصغرة.
- التعرف على طريقة وكيفية الحصول على التمويل المقدم من قبل هذه الهيئات ومساهمة كل منها في تمويل المؤسسات المصغرة محليا.

4.1. نموذج الدراسة



5.1. الفرضيات

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بوضع هذه الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة خصائص ومميزات تجعلها وسيلة متاحة للشباب قصد تجسيد أفكاره وإنجاز مشاريعه.
- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وسيلة فعالة لاستحداث مناصب الشغل والحد من البطالة.
- تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة يتطلب معالجة مشكلة التمويل.
- تساهم هيئات التمويل ANSEJ، CNAC، ANGEM في انشاء ودعم المؤسسات الصغيرة وحل مشكل التمويل الذي تواجهه.

6.1. منهج الدراسة:

سنعتمد على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي من خلال الاطلاع على المجلات العلمية والرسائل والمذكرات وبعض المقالات على شبكة الأنترنت للإحاطة بجميع المفاهيم والمعلومات التي تمكننا من التعرف وبدقة عن المفاهيم التي نحن بصدد دراستها، وفي القسم التطبيقي تم استخدام دراسة الحالة، من خلال تناول تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM).

7.1. اساليب جمع البيانات

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع كالمجلات، رسائل واطروحات والمقالات على شبكة الأنترنت لجمع المعلومات المهمة في دراستنا، أما بخصوص الدراسة التطبيقية اعتمدنا على الفروع المحلية بولاية غليزان للهيئات موضوع الدراسة والمشار إليها آنفا.

وبناء على ماسبق تم تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الاول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة.

المحور الثاني: اليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

المحور الثالث: دراسة مقارنة لآليات الدعم والمرافقة ANGEM، CNAC، ANSEJ في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة.

المؤسسات الصغيرة تلعب دور لا يقي ل أهمية عن دور المؤسسات الكبيرة، حيث تعد احدى ركائز الاقتصاد في معظم الدول العالمية، وخاصة الدول المتطورة كاليابان والو م أ والصين... الخ، حيث تسجل أرقام اقتصادية كبيرة جدا، ما جعل قادة الاقتصاد في باقي الدول يعتمدون عليها بشكل كبير في خططهم الاقتصادية الهادفة الى تحقيق النمو ومعالجة

المشاكل والآفات الاجتماعية، الا أنه تعترض طريق نجاحها العديد من العراقيل والصعوبات وفي مقدمتها مشكل التمويل وهو ما نهدف الى توضيحه في هذا المحور.

1. مفاهيم حول المؤسسات المصغرة، خصائصها:

1.1. مفهوم المؤسسات المصغرة:

عرفت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المؤسسة الصغيرة بأنها: «المؤسسة التي تضمن اثنين على الاقل من الخصائص التالية: عدم انفصال الملكية عن الادارة فعادة ما يكون المدير هو مالك المشروع، تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد، مجال نشاط المشروع محليا في الغالب، حيث يعيش العاملون، والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية، حجم المشروع يكون صغيرا بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال». (معراج، هوارى و طعيبة، محمد سمير 2008)

عرفها المشرع الجزائري بأنها: «المؤسسات المصغرة هي مؤسسات تشغل أقل من 10 عمال ورقم أعمالها أقل من 20 مليون دج أو ميزانية لا تفوق 10 مليون دج مع استقلاليتها حيث لا تفوق نسبة ما يملكه الغير فيها هو 25%» (هروق، تفاحة، 2012)

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

عدد العمال	رقم الأعمال السنوية (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسة المصغرة	01 الى 09	20
المؤسسة الصغيرة	10 الى 49	100
المؤسسة المتوسطة	50 الى 250	100 الى 500

المصدر: (يحيى حولية وأسماء بن عربية، 2020، ص 298)

2.1. خصائص المؤسسات المصغرة:

- لها مجموعة من الخصائص تجعلها سهلة الانشاء والتواجد ومناسبة لتنوع النسيج الاقتصادي، وهذا كونها لا تتطلب امكانيات بشرية ومادية ضخمة ومنها: (الباحوث، عبد الله بن سليمان، 2017)
- صغر حجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية.
- الضالة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها.
- سرعة الاستجابة لحاجيات سوق العمل وسهولة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المستحدثة، ذلك أن صغر الحجم ومحدودية التخصص وضالة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته.
- قلة التدرج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر.
- تأقلم هذه المنشآت مع البيئة المحلية تبعا لدرجة وفرة عناصر الانتاج والهيكل.
- القدرة على الاندماج في البيئة الاقتصادية من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن كثرة المنشآت المستحدثة، ومن خلال امكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.

- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القرارات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية وادماج كل مبادرة في الابداع.
- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة.
- سهولة انشاء هذا النوع من المنشآت وقلة تكاليفه، الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة، مع خلق دخول جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد.
- الانتشار الجغرافي الواسع.
- ضعف الروابط الخلفية والأمامية لمعظم هذه المنشآت.
- شيوع أنماط الملكية العائلية في عدد كبير منها.
- زيادة الطلب على العمالة لديها مع انخفاض تكلفته.
- انخفاض حجم انتاجها الأمر الذي يقلل من تكاليف التخزين.
- أنها عبارة عن مجموعة غير متجانسة فهذه المنشآت لها أحجام وطبيعة متنوعة، ويمكن أن تعمل في أسواق مختلفة، مثل: الأسواق الحضرية والريفية والمحلية أو الوطنية أو الدولية. وتعمل على سلسلة متباينة من الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وهذا يساهم في تنوع الهيكل الاقتصادي.
- سرعة توافر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المنشآت، الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة

- تلعب دور كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال: (بعزيز، سعيد و مخلوفي، طارق، 2019)
- 1- دمج المدخرات البسيطة في العملية الانتاجية، بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشاريع الصغيرة، وتوجيهها نحو الاستثمار والانتاج وبالتالي زيادة الدخل.
 - 2- توفير النقد الأجنبي وذلك اما عن طريق انتاج سلع ذات فرص تصديرية أو انتاج سلع بديلة للواردات.
 - 3- تخفيض نسبة البطالة وتوليد قيمة مضافة للمنتجات الوطنية كما.
 - 4- تعتبر البذور الأساسية للمشاريع الكبرى.
 - 5- تلعب دورا هاما في الترابط الأممي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الانتاجية في صناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة.
 - 6- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل، وكذا احياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك اعادة تنشيط الصناعات التقليدية.
 - 7- التوظيف الأمثل للموارد البشرية اذ تعطي الفرصة لعدة فئات من المجتمع كالشباب والمرأة، لأن تصبح قوة فاعلة، وهو ما يسهل دخولها الى العملية الانتاجية من خلال تبني هذا المنهج من المشاريع.
 - 8- مساهمتها في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الانتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية.

9- تساهم في احتواء مشاكل المجتمع مثل التهميش والفراغ وما يترتب عليها من افات اجتماعية خطيرة عن طريق خلق مناصب عمل تؤمن للأفراد والأسر الأمان والاستقرار الاجتماعي.

3: تمويل المؤسسات الصغيرة.

للتحويل دور مهم في النشاط الاقتصادي، وتمثل وظيفته الأساسية في تحويل الأموال من مناطق الفائض (الذين يريدون استثمار أموالهم) الى مناطق العجز (الذين هم بحاجة الى رؤوس الأموال)، بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية، ويكون ذلك لغاية تحقيق عائد، وللمؤسسات الاقتصادية عدة طرق لتمويل استثماراتها، إلا أنه يجب اختيار الطريقة (مصدر التمويل) الأفضل من حيث التكلفة والمخاطر.

1.3. مفهوم التمويل:

عرف التمويل بأنه: الامداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية: تحديد دقيق لوقت الحاجة، البحث عن مصادر الأموال، المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان (الباحوث، عبد الله بن سليمان، 2017)

يعرف التمويل على أنه العلاقة التي تجمع المؤسسة بمالكي الأموال، مساهمين كانوا أو دائنين وذلك بهدف مواجهة التفاوتات التي تحدث تدفقات المداويل والمصاريف الناتجة عن عمليات الاستثمار أو الاستغلال. (هرقون، تفاحة، 2012)

كما يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات. (هربان، سمير، 2015)

2.3. أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة:

- للتحويل أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية لمباشرة نشاطها أو توسيع طاقتها الانتاجية، وذلك مهما كان نوعه سواء تمويل ذاتي أو تمويل خارجي، ومهما كانت مدته، ويمكن تلخيص أهميته في (بوروية، كاتية، 2019)
- وسيلة للخروج من العجز المالي والمحافظة على سيولة المؤسسة لمواجهة التزاماتها المالية.
- ضمان استمرار نشاط المؤسسة وتوسيعها وحتى القيام بمشاريع جديدة.
- يساهم التمويل في تفعيل وتنشيط عمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية من خلال حركة رؤوس الأموال.

3.3. اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة:

- من العوائق والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة مشكلة التمويل، باعتبار أن أصحاب هذه المشاريع أغلبهم يفتقدون الأموال اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريعهم: (بعزيز، سعيد و مخلوفي، طارق، 2018)
- ضيق نطاق التمويل المتاح: تعاني المشاريع الصغيرة في الدول النامية من فجوة تمويل متنامية، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة وتجاهل البنوك للاحتياجات التمويلية لقطاع المشاريع الصغيرة.

- التركيز على الضمانات: عدم امتلاك هذه المشاريع لضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، إذ تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل.
- طول مدة الاجراءات: تعاني المشاريع الصغيرة من اضاءة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية والائتمانية والشخصية وهو ما قد يصعب توافرها في هذه المشاريع.
- سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من المعوقات الكبيرة لنشاط المشاريع الصغيرة، فهي مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والاشراف عليها، وهذا يتسبب في ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، مما يقود الى الخسارة أو التوقف عن النشاط، كما أن هناك شريحة واسعة من أصحاب المشاريع في الدول الاسلامية ترفض التعامل بالربا.
- ضعف نظام الرقابة والمتابعة الميدانية: مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل اهدار للتمويل، وانذارا بعدم قدرته على سداذه.

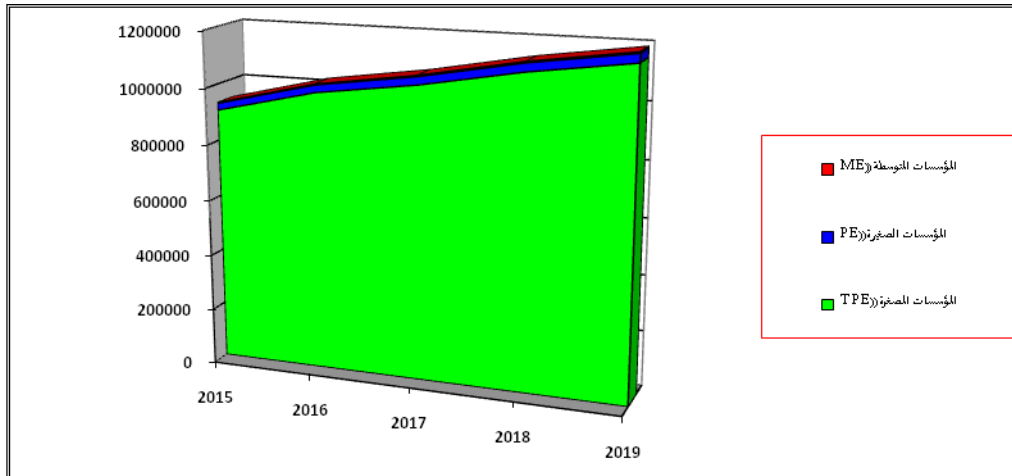
ثانيا: اليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

نظرا لاعتماد صادرات الجزائر على الثروات الطبيعية المتمثلة في البترول والغاز، وانحصار موارد الميزانية في عائدات هذه الأخيرة فقط، سعت الحكومة الجزائرية الى تنويع المنتجات الاقتصادية بالاعتماد والمراهنه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقصد توفير البيئة المناسبة لنشاط هذه المؤسسات تم استحداث الأجهزة التي تدعم وترافق المؤسسات المذكورة سابقا، وتدعم المؤسسات الصغيرة التي هي محل دراستنا

1-واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

1.1-تركيبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة (très petite entreprise)، وكذا المؤسسات الصغيرة (petite entreprise)، اضافة الى المؤسسات المتوسطة (moyenne entreprise)، الا أن تركيبيتها تختلف لاسيما من حيث عدد المؤسسات المنشأة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



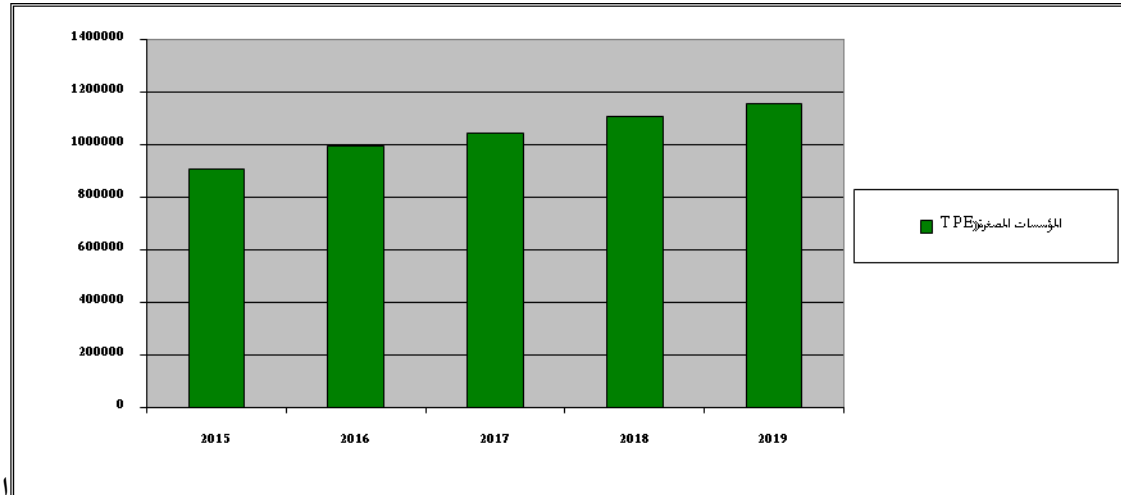
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01

الشكل رقم (1): يبين تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال الشكل رقم (01) الموضح لتركيبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتضح بأن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أنه في معظم السنوات تسجل نسبة مئوية تساوي أو تفوق 97%، مما يوحي بأن لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي، من حيث جذب المستثمرين والمهتمين بإنشاء مؤسسات اقتصادية، ثم تليها المؤسسات الصغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 عاملا بنسبة مئوية تتراوح بين 2,57% إلى 2,6%، وأخيرا المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 250 عامل بنسبة ضئيلة تتراوح بين 0,31% إلى 0,4%، وهذا ما يثبت اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المؤسسات المصغرة.

2.1- تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر:

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام زيادة في عدد المؤسسات التي يتم انشاؤها سنويا، وهو ما تسجله أيضا المؤسسات المصغرة والتي يزيد عددها كل سنة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:



ال

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02

الشكل رقم (2): يبين تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر

من الشكل البياني رقم (02) نسجل زيادة سنوية في عدد المؤسسات المصغرة، حيث يزيد عدد هذه المؤسسات من سنة الى أخرى، كما يمكن أن نستخلص من الجدول رقم (02) ما يلي:

- نسبة نمو المؤسسات المصغرة فاقت تسعة بالمائة (9%) خلال السنوات الأولى، حيث سجلنا أعلى نسبة خلال السنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بقيمة 9,89% وهي الأعلى في الجدول، أما خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 كانت النسبة المئوية مقدرة بـ 9,42%، لتتخف هذه النسبة خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 لتصل الى 4,92%، ثم ترتفع في السنة الموالية أي سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 لتصل الى 6,28%، وأخيرا سجلت نسبة تطور هذه المؤسسات خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نسبة أدنى لها والمقدرة بـ 4,51%.

- رغم التذبذب المسجل في هذه النسب، إلا أن الشيء الايجابي هذه النسب كلها كانت موجبة مما يوحي بالتطور المستمر والزيادة السنوية في عدد هذه المؤسسات.

2-آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

قصد توفير المناخ المناسب لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة، تم تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية الخاصة بهذه المؤسسات، إضافة إلى إنشاء هيئات لدعم تمويلها.

1.2-تمويل المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

تم إنشاء الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخ في 22 يناير، 2004)، وهي تابعة حاليا لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فهي زيادة على تقديم الدعم المالي تقدم كذلك التوجيه والمرافقة لأصحاب المشاريع، إضافة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و الدراسة التقنية، تكوين المسيرين واكتساب الخبرات من خلال مساعدتهم على المشاركة في الصالونات والمعارض، ومساعدتهم على عملية تسويق منتوجاتهم.

1.1.2-صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

تمنح الوكالة التمويل للمشاريع الصغيرة في شكل صيغتين:

- تقدم سلفة بدون فوائد قد تصل هذه السلفة إلى مبلغ 250000 دينار جزائري في مناطق الجنوب، على ألا تتعدى مبلغ 100000 دينار جزائري بالمناطق الأخرى من الوطن.

-تقدم قروض معتبرة على ألا تتجاوز مبلغ مليون(1000000) دينار جزائري بمشاركة أحد البنوك في صيغة تمويل ثلاثي (المستفيد، الوكالة، البنك)، ويمكن أن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): يبين صيغ التمويل المتاحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

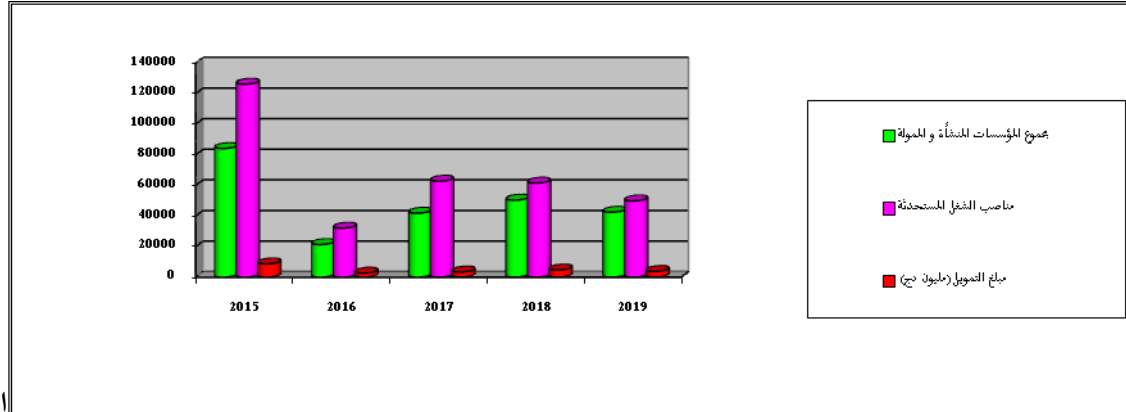
قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	/	100%
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	/	100%
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%

المصدر: موقع وكالة ANGEM (www.angem.dz) المتصفح يوم: 2021/02/14

يمكن الإشارة إلى أن السلفة الموجهة إلى شراء مواد أولية والمحددة بـ 100000 دج(250000 دج بالنسبة لمناطق الجنوب) كانت سابقا محددة بمبلغ 30000 دج، أما بالنسبة للقروض الممنوحة في صيغة تمويل ثلاثي والمحددة حاليا بمبلغ 1000000 دج كانت سابقا لا تتعدى مبلغ 400000 دج.

2.1.2-المساهمة الاقتصادية لوكالة ANGEM من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة:

بغية التعرف على مساهمة الوكالة في تنشيط الاقتصاد الوطني، نتطرق في الشكل الموالي الى عدد المؤسسات المصغرة التي تم انشاؤها وتمويلها خلال كل سنة من السنوات 2015 الى 2019، اضافة الى المبالغ المقدمة لتمويل هذه المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة خلال كل سنة من نفس الفترة.



لمصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05 (الملحق رقم 05)

الشكل رقم (03): يبين عدد المؤسسات الممولة، مبالغ الاستثمار ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

لقد تبين من خلال الشكل أنه يتم كل سنة انشاء وتمويل مؤسسات مصغرة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تم تسجيل 679852 مؤسسة مصغرة نهاية سنة 2014 ليصل العدد نهاية سنة 2015 الى 763954 مؤسسة بزيادة قدرها 84102 خلال سنة 2015 وهي الزيادة الأعلى على الاطلاق بالمقارنة مع السنوات الأخرى، وخلال سنة 2016 زاد عدد المؤسسات المصغرة بـ 21363 وهي الزيادة الأضعف ليصل العدد نهاية سنة 2016 الى 785317 مؤسسة، أما سنة 2017 فبلغت الزيادة 41844 مؤسسة ليزيد العدد في السنة الموالية 2018 بزيادة أكثر نوعا ما بـ 50364 مؤسسة مصغرة وفي سنة 2019 سجلت زيادة بعدد 42460 مؤسسة، ليصل العدد الكلي للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANGEM نهاية سنة 2019 الى 919985 مؤسسة. من خلال ما سبق تم تمويل وانشاء 240133 مؤسسة مصغرة من قبل الوكالة خلال السنوات من 2015 الى 2019.

أما بخصوص مناصب الشغل المستحدثة خلال سنوات 2015 الى 2019 عن طريق انشاء مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة فقد بلغ عددا اجماليا بـ 332392 منصب شغل، حيث كان مجموع مناصب الشغل في هذا الإطار الى غاية نهاية 2014 ما عدده 1019778 منصب عمل، ليصل نهاية 2019 الى 1352170 منصب شغل، وكان أكبر عدد من مناصب العمل المستحدثة سنة 2015 بـ 126155 منصب عمل، وكانت النسب الأضعف سنة 2016 أين تم استحداث 32043 منصب شغل فقط.

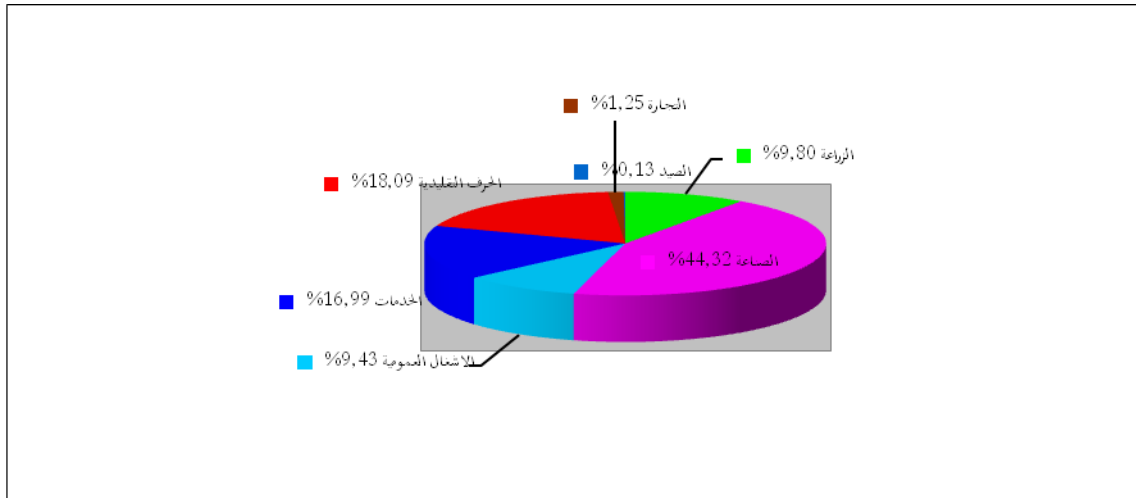
أما مبلغ التمويل الممنوح للمؤسسات المصغرة خلال الفترة من 2015 الى 2019 من قبل الوكالة كان 23344,55 مليون دج حيث كان نهاية سنة 2014 يقدر بـ 37349,32 مليون دج ليصل في نهاية 2019 الى

مبلغ 60693,87 مليون دج، وكان أكبر مبلغ تمويل ممنوح 8746,16 مليون دج سنة 2015، أما أضعف مبلغ تمويل ممنوح فكان 2694,44 مليون دج خلال سنة 2016.

من حيث الأرقام المسجلة نلاحظ بأن سنة 2015 كانت الأفضل للوكالة من حيث عدد المؤسسات المنشأة وكذا مناصب الشغل المستحدثة إضافة الى مبلغ التمويل الممنوح، بينما كانت أرقام سنة 2016 الأضعف في ذلك.

3.1.2 - مساهمة وكالة ANGEM في انشاء وتمويل مؤسسات مصغرة في قطاعات مختلفة

ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير القرض المصغر في تنويع المؤسسات المصغرة الناشطة في الاقتصاد الوطني، حيث نجد هذه المؤسسات تمس غالبية المجالات والنشاطات الاقتصادية المتاحة في النسيج الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح ذلك:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 04 (الملحق رقم 04)

الشكل رقم (04): يبين توزيع عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب القطاعات من 2015 الى 2019 في

إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

من خلال الشكل يتضح أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمول المؤسسات المصغرة الناشطة في جميع المجالات الاقتصادية، الا أن عدد المؤسسات المصغرة الناشطة في ميدان الصناعات الصغيرة المنشأة خلال السنوات محل الدراسة كانت لها أكبر حصة بقيمة 44,32% حيث نجد صيغ التمويل والمبالغ الممنوحة من الوكالة تناسب هذا النوع من المؤسسات التي تعتبر صغيرة جدا ولا تتطلب أموال كبيرة، ثم يليها نشاط الحرف التقليدية بنسبة 18,09% والذي يعد مناسباً جداً لنشاطات الوكالة وكذا أهدافها الا أن ضآلة النسبة يمكن تفسيرها بعزوف الشباب عن الوكالة أو قلة التوعية والاشهار من قبل هذه الاخيرة ثم قطاع الخدمات بنسبة 16,99% والذي يعود لعدم تناسب صيغ التمويل المتاحة لبعض المؤسسات التي تتطلب أموال كبيرة في هذا المجال ، بينما سجلت المؤسسات المنشأة في ميدان الزراعة والاشغال العمومية نسب متواضعة كانت على التوالي: 9,80% و 9,43% ويعود ذلك لعزوف الشباب عن هذه المهن الشاقة من جهة وتطلب أموال كبيرة لإنشاء مؤسسات في هذا الميدان من جهة ثانية، وفي الأخير نجد أضعف النسب المسجلة في ميدان التجارة بـ 1,25% وكذا الصيد البحري بـ 0,13% وذلك يعود لتركز الصيد البحري على السواحل

فقط وأماكن محددة من الوطن ، اضافة الى عدم تنظيم النشاطات التجارية وانتشار الأسواق الفوضوية وعدم تقنين هذا النشاط مما يجعل الشباب يتهرب من انشاء مؤسساته في هذا الميدان.

2.2-تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويمتلك الصندوق عدة فروع موزعة على كامل التراب الوطني، ويهدف الى: (بوروبة، كاتية، 2019)

- مرافقة أصحاب المشاريع المعنيين أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط العمل.
- تقديم المساعدات المالية على شكل هبة من 28% الى 29% من التكلفة الاجمالية للمشروع
- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي المقدّر بـ 70% من التكلفة الاجمالية للمشروع.

1.2.2- صيغ تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يقدم الصندوق التمويلات للمشاريع المصغرة على صيغة تمويل ثلاثي (المستفيد، الصندوق، البنك)، ويمكن أن نلخص ذلك في الجدول أدناه:

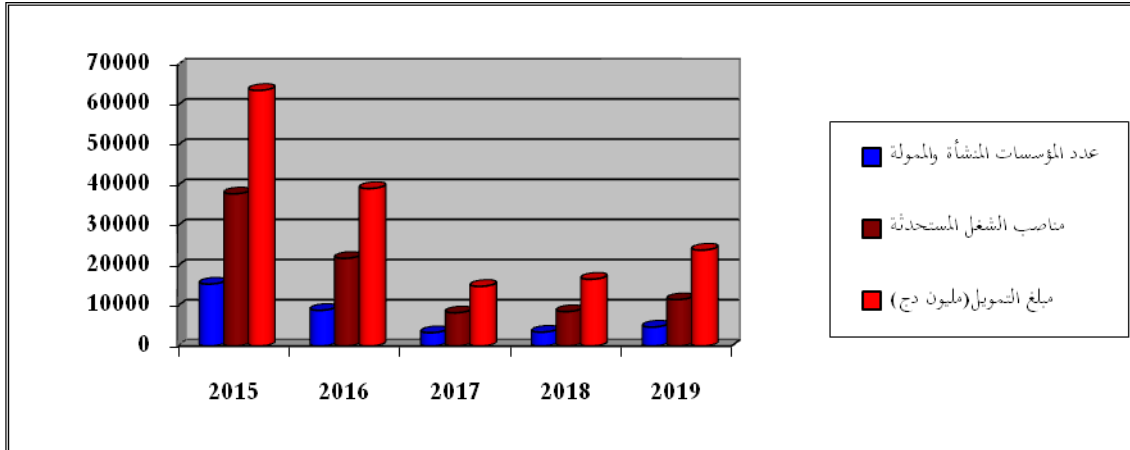
الجدول رقم (03): يبين صيغة التمويل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

صيغة التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة المستفيد	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
التمويل الثلاثي	أقل من 5 مليون دج	01%	29%	70%
	من 5 الى 10 مليون دج	02%	28%	70%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

2.2.2 - المساهمة الاقتصادية لصندوق CNAC من خلال تمويل المؤسسات المصغرة:

للتعرف أكثر على مساهمة هذا الصندوق في تنشيط الاقتصاد الوطني، تطرقنا الى عدد المؤسسات المصغرة المنشأة والممولة من طرفه وكذا عدد المناصب المستحدثة في سوق العمل، ومبلغ التمويل الممنوح لهذه المؤسسات في هذا الإطار، وتم التطرق الى ذلك من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05 (الملحق رقم 05)

الشكل رقم (05): يبين عدد المؤسسات الممولة، مبالغ الاستثمار ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

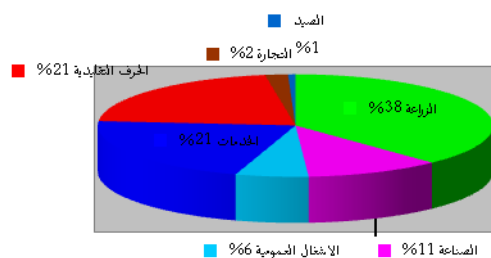
من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يختلف من سنة الى أخرى ، حيث كانت عدد المشاريع المصغرة 114365 نهاية 2014 الى أن وصلت 150278 مشروع مصغر نهاية سنة 2019، أي بزيادة اجمالية خلال الفترة من 2015 الى 2019 تقدر بـ 35913 مؤسسة، وسجلت سنة 2015 أعلى نسبة زيادة بعدد 15449 مشروع مصغر، لتتخف في السنوات الموالية الى 8902 مؤسسة خلال 2016، وكان أقل عدد من المؤسسات المنشأة 3340 مؤسسة سنة 2017 أما سنة 2018 فكان العدد 3474 مؤسسة، وفي سنة 2019 سجلنا زيادة طفيفة حيث بلغ العدد 4748 مشروع مصغر.

أما مبالغ التمويل الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة، فكانت خلال الفترة محل الدراسة 158362,03 مليون دج، حيث كانت نهاية العام 2014 بمبلغ 346879,21 مليون دج وزادت من سنة الى أخرى لتصل نهاية العام 2019 بمبلغ 505241,24 مليون دج، وقد سجلنا أعلى مبلغ تمويل بـ 63671,55 مليون دج خلال سنة 2015، وكانت أضعف قيمة تمويل بـ 14880,23 مليون دج سنة 2017.

أما مناصب الشغل المستحدثة فبلغت خلال الفترة محل الدراسة 88244 منصب شغل، والتي كانت مع نهاية 2014 تساوي 228950 منصب عمل بينما وصلت سنة 2019 الى 317194 منصب، وسجلت سنة 2015 أكبر عملية تشغيل خلال الفترة المدروسة بـ 37921 منصب عمل وسنة 2017 سجلت أدنى عدد بـ 8299 منصب شغل.

ومن حيث الاحصائيات المقدمة نلاحظ بأن سنة 2015 كانت الأكثر نشاطا بالنسبة لصندوق التأمين عن البطالة من حيث عدد المؤسسات المنشأة وكذا مناصب الشغل المستحدثة اضافة الى مبلغ التمويل الممنوح، بينما كانت أرقام سنة 2017 الأضعف لها في ذلك.

3.2.2 - مساهمة صندوق CNAC في انشاء وتمويل مؤسسات مصغرة في قطاعات مختلفة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 06 (الملحق رقم 06)

الشكل رقم (06): يبين توزيع عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب القطاعات من 2015 الى 2019 في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

من خلال الشكل (06) يتضح أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدوره قام بتمويل المؤسسات المصغرة الناشطة في جميع المجالات الاقتصادية، الا أن العدد الأكبر من المؤسسات المصغرة الممولة كان في القطاع الزراعي بنسبة 37,89% حيث يعد الصندوق المؤسسة الملائمة لإنشاء مشاريع في القطاع الفلاحي، كما أنه يمول فئة البالغين من العمر 30-50 سنة وهي الفئة التي نجد فيها أكبر شريحة تمارس هذا النشاط ، ثم يأتي قطاعي الخدمات والحرف التقليدية بنسب متقاربة جدا 21,48% و 21,17% على التوالي، وبعد ذلك نجد قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 11,05% والذي يعد مهما ولا يحتاج لأموال ضخمة الا أن المؤسسات المنشأة في هذا القطاع تعد قليلة ، أما قطاع الأشغال العمومية، البناء والري فتم انشاء ما نسبته 5,94% فقط من اجمالي المؤسسات المصغرة الممولة من قبل الصندوق ، رغم أن هذا القطاع يعد قطاع خصص يسمح بإنشاء العديد من المؤسسات المصغرة، الا أن خصوصية هذا القطاع التقنية وتطلبه أموال كبيرة لإنشاء هذه المؤسسات ومحدودية التمويل في الصندوق يجعله غير جذاب بالنسبة للمهتمين بإقامة مشاريع مصغرة ، وأخيرا قطاع التجارة بنسبة 1,86% لسبب عزوف الشباب عن انشاء مؤسسات في هذا الاطار وممارسة التجارة الغير شرعية وغيرها حال دون تحقيق العدد الكافي من المؤسسات المصغرة في هذا النشاط، أما قطاع الصيد البحري لم يحقق الا نسبة 0,61% من المؤسسات المصغرة في اطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نظرا لتركز هذا النشاط في شمال البلاد وندرة أماكن الصيد البحري في المناطق الاخرى.

3.2-تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر هذه الوكالة جهاز يدعم ويشجع انشاء المؤسسات المصغرة، حيث يساعد الشباب على انشاء هذه المؤسسات ويقدم لمسيريها التكوين المطلوب في هذا المجال، حيث أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة (الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ 08 سبتمبر، 1996)، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل

المتابعة العملية لجميع نشاطاتها (الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ 08 سبتمبر، 1996)، وتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (الرسمية العدد 52 المؤرخ 08 سبتمبر، 1996)

1.3.2- صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)

تقدم الوكالة التمويل للمشاريع الصغيرة في شكل صيغتين تمويل ثنائي (المستفيد، الوكالة) والاخر تمويل ثلاثي (المستفيد، الوكالة، البنك)، مع الاشارة الى أن القروض المقدمة من قبل البنوك تكون بدون فوائد، ويمكن أن نلخصها في الجدول الموالي:

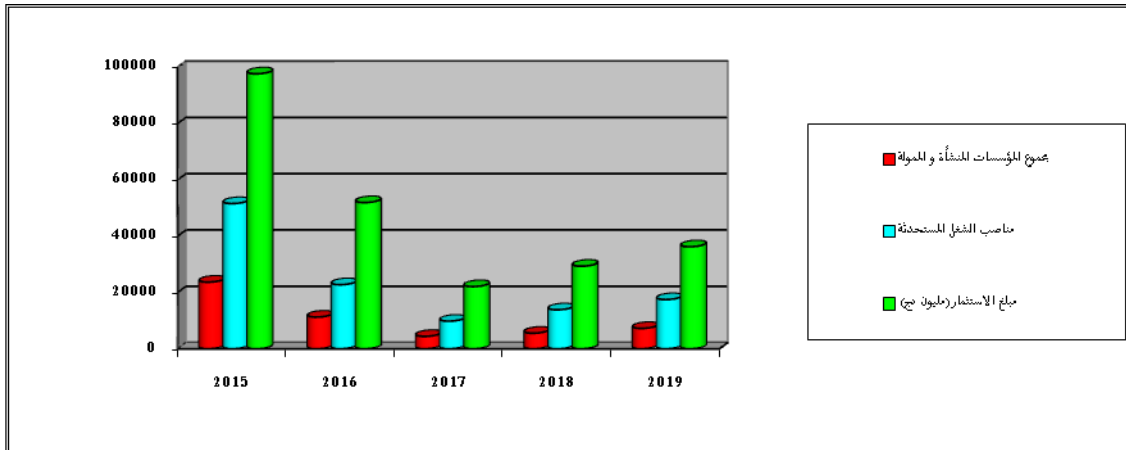
الجدول رقم (04): يبين صيغ التمويل المتاحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

صيغة التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة المستفيد	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
التمويل الثنائي	أقل من 5 مليون دج	%71	%29	/
	من 5 الى 10 مليون دج	%72	%28	/
التمويل الثلاثي	أقل من 5 مليون دج	%01	%29	%70
	من 5 الى 10 مليون دج	%02	%28	%70

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

2.3.2 - المساهمة الاقتصادية لوكالة ANSEJ من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة

تقوم الوكالة منذ انشائها الى يومنا هذا بدعم وتمويل المشاريع المنشأة من قبل الشباب، وذلك بمختلف الصيغ التمويلية المتاحة لديها بالموازاة مع المبلغ اللازم للاستثمار واختيار المستفيد، وسوف يتم عرض مساهمة الوكالة في تمويل المشاريع وخلق مناصب الشغل بالإضافة الى توضيح التطور في مبالغ التمويل للفترة الممتدة من 2015 الى غاية 2019 وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 07

الشكل رقم (07): يبين عدد المؤسسات الممولة، مبالغ الاستثمار ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ).

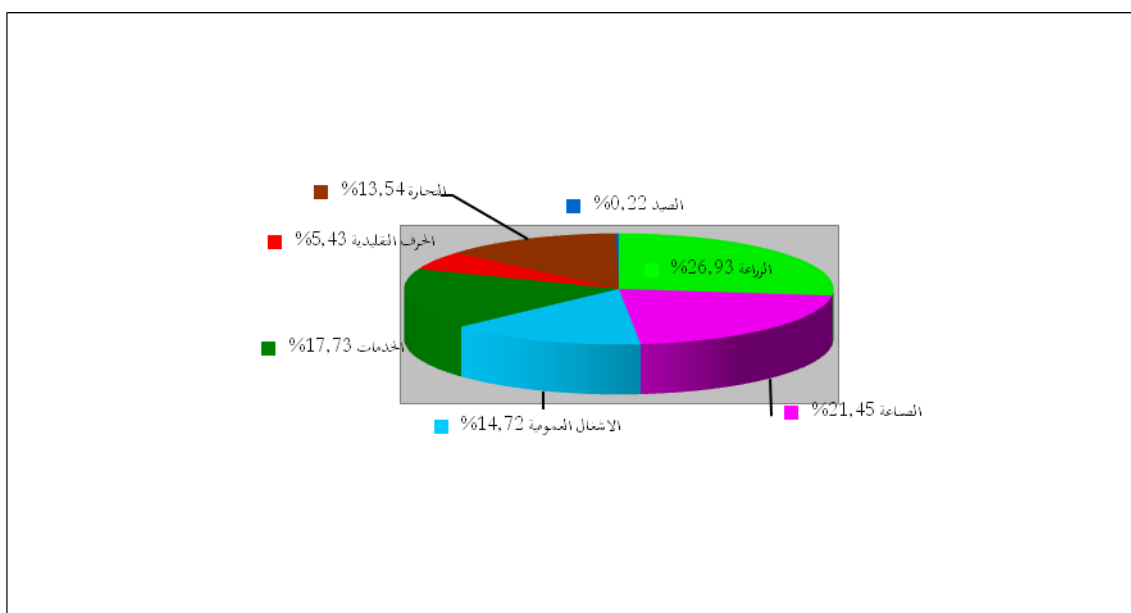
من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ بأن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ تعمل على انشاء وتمويل المؤسسات المصغرة كل سنة، حيث كان عددها 333042 نهاية العام 2014 وفي نهاية سنة 2019 وصل عددها الى 385166 مؤسسة، وذلك بزيادة خلال الفترة من 2015 الى 2019 تقدر بـ 52124 مؤسسة، وتم خلال سنة 2015 انشاء أكبر عدد من المشاريع المصغرة وكان العدد 23676 مشروع مصغر، لتتخف في السنة الموالية الى 11262 مؤسسة خلال 2016، بينما كان عدد سنة 2017 الأقل خلال فترة الدراسة بـ 4406 مؤسسة، أما سنة 2018 فكان العدد 5535 مؤسسة، وفي سنة 2019 سجلنا زيادة حيث بلغ العدد 7245 مشروع مصغر.

أما مجموع المبالغ الممنوحة من قبل الوكالة خلال الفترة محل الدراسة فكانت 237271,59 مليون دج لتمويل المؤسسات المصغرة، حيث كان المبلغ 1007058,25 مليون دج نهاية العام 2014 وزادت من سنة الى أخرى ليصل نهاية العام 2019 مبلغ 1244329,80 مليون دج، وقد سجلنا أعلى مبلغ تمويل بـ 97674,60 مليون دج خلال سنة 2015، وكانت أضعف قيمة تمويل بـ 22089,46 مليون دج سنة 2017.

أما مناصب الشغل المستحدثة فبلغت خلال الفترة محل الدراسة 115469 منصب شغل، والتي كانت 803928 منصب عمل مع نهاية 2014 ووصلت نهاية سنة 2019 الى 919397 منصب، وسجلت سنة 2015 أكبر عدد من مناصب العمل المستحدثة 51570 منصب وسنة 2017 سجلت أدنى عدد بـ 9505 منصب شغل.

وعليه نلاحظ بأن سنة 2015 كانت الأكثر فعالية من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ من حيث عدد المؤسسات المنشأة وكذا مناصب الشغل المستحدثة اضافة الى مبلغ التمويل الممنوح، بينما كانت هذه الأرقام سنة 2017 الأضعف.

3.3.2 - مساهمة وكالة ANSEJ في انشاء وتمويل مؤسسات مصغرة في قطاعات مختلفة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 08 (الملحق رقم 08)

الشكل رقم(08): يبين توزيع حسب القطاعات المؤسسات المصغرة المنشأة من 2015 الى 2019 في إطار

الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ

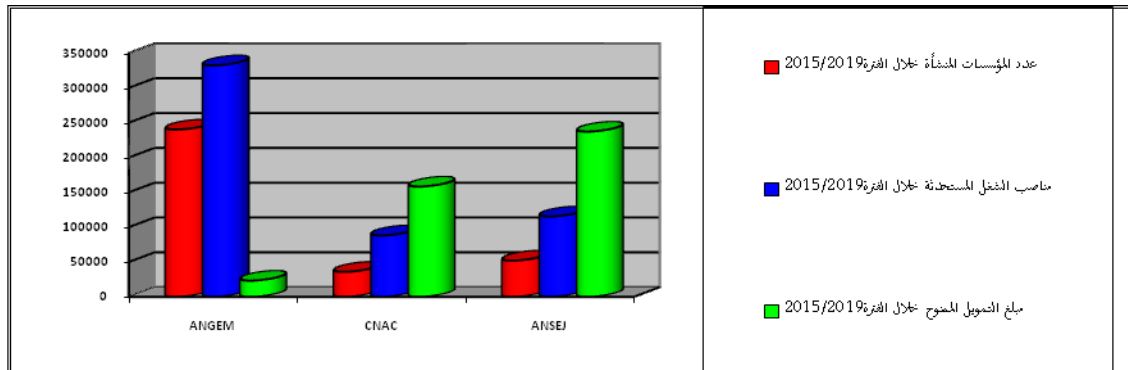
من الشكل يتضح لنا أن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تتميز كذلك بالتنوع في القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات المصغرة الممولة من قبل هذه الوكالة، الا أن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في قطاعي الزراعة والصناعة تعتبر الأكثر مقارنة مع نظيراتها في باقي المجالات حيث كانت نسبها على التوالي 26,93% و 21,45%، وهي نسب لا بأس بها نظرا لأهمية هذين القطاعين في الاقتصاد الوطني، لتأتي بعدهما قطاعات لا تقل أهمية وهي قطاع الخدمات ، الأشغال العمومية والتجارة اذ سجلت على التوالي 17,73% ، 14,72% و 13,54% وهي نسب لا ترتقي الى المطلوب بالنظر لكون هذه القطاعات تعتبر مناسبة جدا لإنشاء مؤسسات مصغرة متنوعة، مع أن هذه القطاعات لم تصل الى حد التشبع ولا تزال هناك فرص غير مستغلة، أما في مجال الحرف التقليدية فنسبة 5,43% تعد ضعيفة مقارنة بإمكانية انشاء عدد أكبر من المؤسسات المصغرة في هذا القطاع من خلال استقطاب الشباب الحرفي، وكذا انشاء مؤسسات عائلية واستغلال التنوع في الحرف والتقاليد ، حيث تتميز كل منطقة من مناطق الوطن بحرف وصناعات تقليدية مميزة، أما الصيد البحري فيبقى في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جدا 0,22% مما يجعل القائمين على هذا الميدان مجبرين على إيجاد الأسباب الحقيقية لعزوف الشباب على انشاء مؤسسات مصغرة في هذا القطاع الحساس والذي بإمكانه المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني

ثالثا: دراسة مقارنة لآليات الدعم والمرافقة ANGEM، CNAC، ANSEJ في الجزائر.

من خلال هذا المحور نحاول القيام بدراسة مقارنة بين الهيئات الثلاث من حيث عدد المؤسسات المنشأة، مناصب الشغل المستحدثة، ومبالغ التمويل الممنوحة وكذا التطرق للقطاعات الاقتصادية التي هي محل اهتمام من قبل كل هيئة من الهيئات التمويلية السابقة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2019:

1-دراسة مقارنة لمساهمة هيئات التمويل ANGEM، CNAC، ANSEJ خلال الفترة 2019/2015.

ومن خلال الشكل الموالي سوف نقوم بمقارنة لعدد المؤسسات المنشأة، وكذا مناصب العمل المستحدثة، اضافة الى مبالغ التمويل في إطار كل الية من الآليات الثلاث خلالالفترة 2015-2019:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 09 (الملحق رقم 09)

الشكل رقم (09): يبين عدد المؤسسات المنشأة، مناصب العمل المستحدثة ومبالغ التمويل في إطار

ANGEM، ANSEJ، CNAC خلال الفترة من 2015 إلى 2019

من خلال الشكل رقم (09) يتضح بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ساهمت في انشاء عدد كبير من المؤسسات المصغرة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 حيث بلغ عددها 240133 مؤسسة، بينما ساهمت وكالة ANSEJ في انشاء وتمويل 52124 مؤسسة خلال نفس الفترة، ليأتي أخيرا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بعدد أقل والمقدر بـ 35913 مؤسسة فقط.

وكذلك الحال بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة حيث نجد استحداث أكبر عدد بفضل المؤسسات المصغرة المنشأة والممولة من طرف وكالة ANGEM والتي شغلت خلال هذه الفترة 332392 عامل وهذا بطبيعة الحال بسبب انشاء عدد كبير من المؤسسات المصغرة من قبل هذه الهيئة، أما وكالة تشغيل الشباب فاحتلت المرتبة الثانية بعدد 115469 منصب شغل، أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والذي أنشأ ومول عدد قليل من المؤسسات المصغرة فقد استحدث أيضا عدد أقل من مناصب الشغل والذي بلغ 88244 فقط.

أما بخصوص مبالغ التمويل المقدمة من قبل كل هيئة لإنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة، فكانت كبيرة جدا من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ حيث بلغ المبلغ المقدم من قبلها خلال الفترة 2019/2015 ما مقداره 237271,59 مليون دج، ويأتي في المرتبة الثانية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمبلغ 158362,03 مليون دج، رغم أنهما شهدا انشاء عدد قليل من المؤسسات، أما وكالة ANGEM فلم يتعدى مبلغ تمويلها للمؤسسات المصغرة 23344,54 مليون دج، رغم أنها عرفت انشاء عدد كبير جدا من المؤسسات المصغرة، ويعود السبب الى قيمة المشروع المحددة على مستوى كل هيئة، حيث رأينا بأن أقصى مبلغ مسموح به على مستوى وكالة ANGEM مليون (1000000) دج، بينما يصل المبلغ على مستوى كل من ANSEJ، CNAC إلى 10 مليون دج.

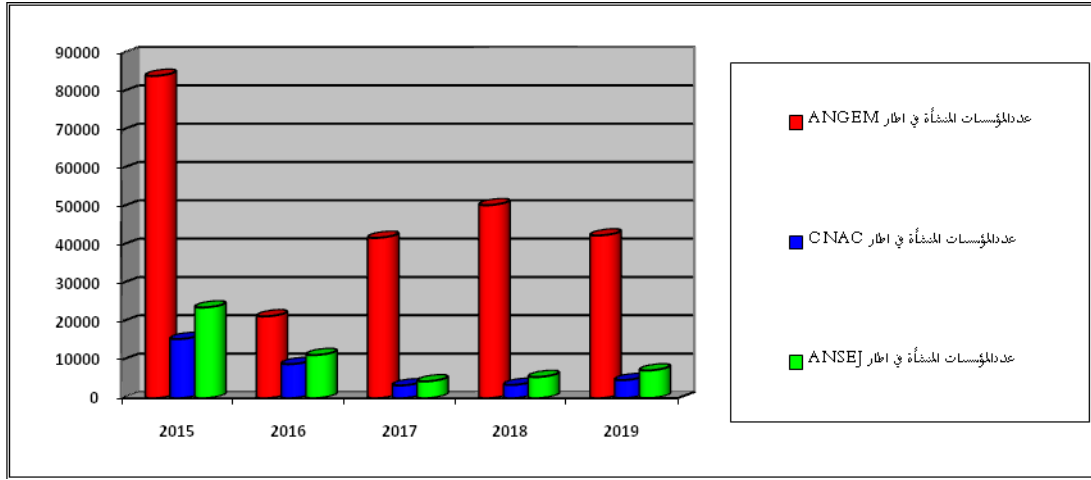
2-دراسة مقارنة لنشاط هيئات التمويل ANGEM، ANSEJ، CNAC خلال الفترة من 2015 إلى 2019.

حيث نقوم بمقارنة سنوية لنشاط هيئات التمويل الثلاثة وذلك خلال كل سنة من السنوات الخمس (2015 إلى 2019) ويكون ذلك:

1.2-من حيث عدد المؤسسات المنشأة سنويا:

في الشكل الموالي سنتطرق لعدد المؤسسات المصغرة المنشأة كل سنة من قبل كل هيئة من الهيئات الثلاث محل

الدراسة ANGEM، ANSEJ، CNAC وذلك خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول رقم 03،05،07،(الملحق رقم 3،5،7)

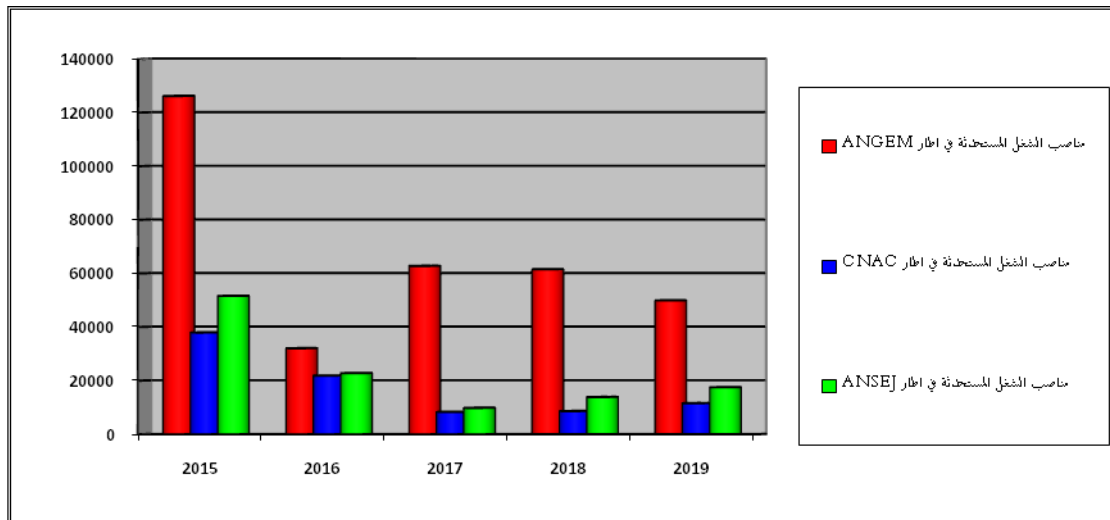
الشكل رقم(10): يبين عدد المؤسسات المنشأة كل سنة في إطار ANSEM، ANSEJ، CNAC

خلال الفترة من 2015 الى 2019

من الشكل رقم(10) يتضح أن عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو الأكبر مقارنة مع وكالة ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وذلك طيلة الفترة الممتدة من 2015 الى 2019، وتحل في المرتبة الثانية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ، وأخيرا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بعدد أقل.

2.2- من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة سنويا:

أما من حيث مناصب الشغل فالشكل الموالي يوضح لنا الفرق بين الاليات الثلاث من حيث خلق فرص العمل كل سنة من السنوات محل الدراسة، بفضل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة:



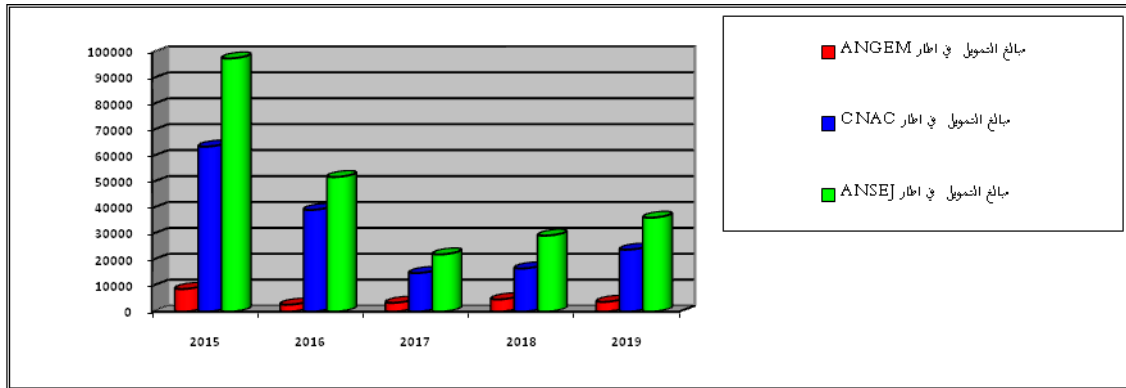
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول رقم 03،05،07،(الملحق رقم 3،5،7)

الشكل رقم (11): يبين عدد مناصب الشغل المستحدثة سنويا في إطار ANGEM، ANSEJ،

CNAC خلال الفترة من 2015 الى 2019

من خلال هذا الشكل يتضح لنا بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM هي الأكثر استحداثا لمناصب العمل وهذا بطبيعة الحال راجع الى العدد الكبير من المؤسسات المنشأة من قبل هذه الوكالة، حيث نجد أن العلاقة طردية بين المؤسسات المصغرة المنشأة و مناصب العمل، وهذا ما يفسره حلول الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ ثانيا من حيث استحداث مناصب الشغل، وهي المرتبة ذاتها لها من حيث المؤسسات المنشأة، وهو ما ينطبق على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC الذي قام بتشغيل عدد قليل من اليد العاملة مثلما مول عدد قليل من المؤسسات المصغرة.

3.2- من حيث مبالغ التمويل المقدمة سنويا:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول رقم 03،05،07 (الملحق رقم 3،5،7)

الشكل رقم (12): يبين مبالغ التمويل السنوية للمؤسسات المصغرة في إطار ANGEM، ANSEJ، CNAC

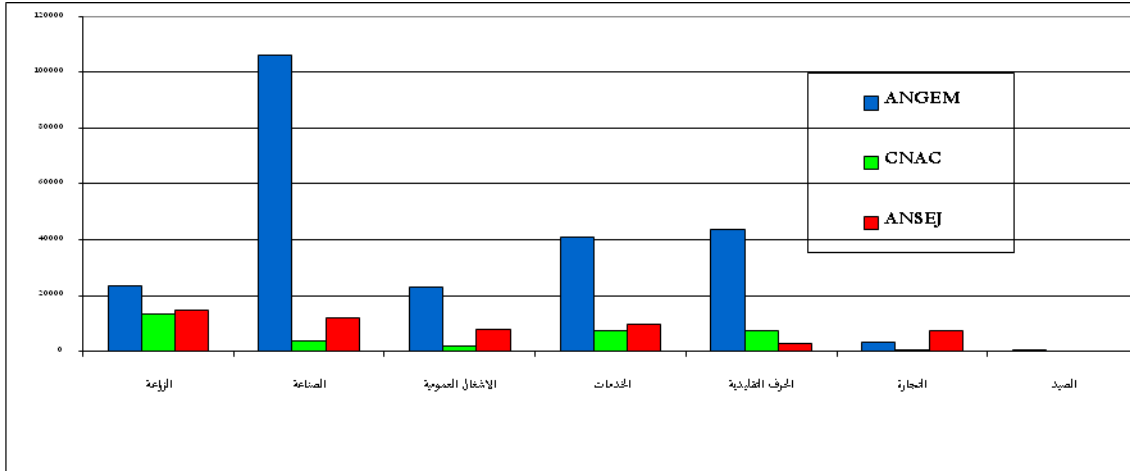
خلال الفترة من 2015 الى 2019

أما من حيث مبالغ التمويل فنجد الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ قدمت مبالغ مالية كبيرة مقارنة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM التي تعد المبالغ التي مولت بها المؤسسات المصغرة هي الأضعف، كما تعد المبالغ المالية التي قدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC للمؤسسات المصغرة أكبر بكثير مقارنة مع المؤسسات التي كان عددها قليل، ويعود ذلك الى مبلغ المساهمة المسموح به في إطار كل آلية حيث يعد مبلغ مساهمة وكالة ANGEM الأضعف، مقارنة مع ANSEJ و CNAC، وهذا ما رأيناه سابقا.

4.2- من حيث قطاع النشاط الاقتصادي:

يبين توزيع حسب القطاعات المؤسسات المصغرة المنشأة من 2015 الى 2019 في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

ANSEJ



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول رقم 04،06،08 (الملحق رقم 4،6،8)

الشكل رقم (13): يبين قطاع النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار ANGEM، ANSEJ، CNAC خلال الفترة 2015/2019

من خلال الشكل رقم (13) نلاحظ أن أكبر عدد من المؤسسات المنشأة في إطار وكالة ANGEM كان في المجال الصناعي، أما قطاع الزراعة فشهد عدد قليل من المؤسسات الممولة من قبل هذه الهيئة، والذي يعتبر القطاع رقم واحد بالنسبة لوكالة ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، أما الخدمات وقطاع الحرف التقليدية وكذا الأشغال العمومية فعرفت عدد متوسط من المؤسسات الممولة من قبل هيئات التمويل محل الدراسة، أما قطاعات التجارة والصيد البحري فلم تحظى بالاهتمام اللازم من طرف الهيئات الثلاث.

بعد الدراسة التي قمنا بها حول الليات دعم وتمويل انشاء المؤسسات الصغيرة ومرافقتها، لاسيما

منها، ANGEM، ANSEJ، CNAC وذلك للفترة الممتدة من 2015 الى 2019 توصلنا الى:

- المؤسسات الصغيرة تسيطر على تركيبة المؤسسات المنشأة في الجزائر بصفة عامة حيث تشكل 97% من تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- سجلنا نمو وزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة المنشأة سنويا خلال فترة الدراسة، مما يوحي بأهميتها في استقطاب الشباب والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

- تلعب الليات التمويل محل الدراسة دور كبير في انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة وذلك من خلال العدد الكبير من المؤسسات التي تم انشاؤها في هذا الإطار.

- وفي حالة المقارنة بين الليات الثلاث نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM مولت أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة بنسبة تفوق 37%، كما خلقت أكبر عدد من مناصب الشغل بنسبة تفوق 62%، أما الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فقد قدمت أكبر مبلغ تمويل من بين الليات الثلاث بنسبة فاقت 56%.

- كما سجلنا تنوعا في الانشطة الاقتصادية للمؤسسات المنشأة من طرف الليات الثلاث، حيث نجد وكالة

ANGEM مولت أكبر عدد في القطاع الصناعي، أما ANSEJ و CNAC فركزتا على القطاع الزراعي بشكل كبير.

وأخيرا نجد بأن هيئات التمويل (ANSEM، ANSEJ، CNAC) ساهمت في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة بمبالغ كبيرة، مما ساعد على انشاء عدد كبير من هذه المؤسسات.

4. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المؤسسات الصغيرة، أهم الميزات التي تجعلها الأداة المناسبة للشباب بغية تحقيق أفكارهم وإنجاز مشاريعهم، ودور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال محاربة مشكلة البطالة بفضل خلق مناصب شغل جديدة ، حيث تطرقنا في هذه الدراسة الى الدور الذي تلعبه هيئات التمويل المتمثلة في ANSEM، ANSEJ، CNAC من خلال تمويل عمليات انشاء المؤسسات الصغيرة أو تمويل عمليات توسيع نشاطاتها، وقد توصلنا الى أنه يتم سنويا انشاء عدد معتبر من المؤسسات في اطار هذه الهيئات مما ينتج على ذلك خلق عدد كبير من مناصب الشغل، وهذا بفضل تقديم مبالغ لا بأس بها لسد مشكل التمويل الذي تعاني منه هذه المؤسسات.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وجب حاليا الاهتمام أكثر بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا و المقاولاتية على وجه العموم و هذا باعادة النظر في ذهنيات و عقليات المسؤولين الجزائريين حول ضرورة الاسراع في وتيرة خلق القيمة الاقتصادية و الاجتماعية في ظل انخفاض اسعار البترول للخروج من تبعية المحروقات (Arabeche,Z, 2020,154)

استخلصنا ايضا، بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي التي تساهم في انشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة ومناصب الشغل سنويا، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتقدم أكبر المبالغ المالية لتمويل المشاريع الصغيرة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى:

1.4. اختبار الفرضيات : بعد أن وضعنا في البداية مجموعة من الفرضيات للدراسة، وبعد جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة ومعالجتها تبين ما يلي:

الفرضية الاولى: للمؤسسات الصغيرة خصائص ومميزات تجعلها وسيلة متاحة للشباب قصد تجسيد أفكاره وإنجاز مشاريعه. هذه الفرضية صحيحة حيث أن انشاء المؤسسات الصغيرة لا يتطلب أموال ضخمة، تكنولوجيا عالية، مما يجعل عملية تمويلها أسهل، كما أن صغر حجمها ومحدودية تخصصها في العمل يتيح لها فرصة التكيف مع الاوضاع الاقتصادية (البيئة الداخلية والخارجية)، من جهة وسهولة التسيير الاداري واتخاذ القرار من جهة ثانية، مما يجعله فرصة في أيدي الشباب لتجسيد أفكارهم.

الفرضية الثانية: الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وسيلة فعالة لاستحداث مناصب الشغل والحد من البطالة. من خلال دراستنا هذه تبين صحة الفرضية، حيث رأينا أنه كلما تم انشاء مؤسسات صغيرة يتم استحداث مناصب عمل جديدة، وقد تم تسجيل انشاء مؤسسات كل سنة ومنه خلق فرص عمل. الفرضية الثالثة: تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة يتطلب معالجة مشكلة التمويل.

هذه الفرضية صحيحة حيث ثبت ذلك من خلال ماتم التطرق اليه حيث وجدنا بأنه في وجود هيئات تساهم في عملية التمويل تم انشاء عدد كبير من المؤسسات المصغرة في مختلف القطاعات.

الفرضية الرابعة: تساهم هيئات التمويل ANSEJ، CNAC، ANGEM في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة وحل مشكل التمويل الذي تواجهه.

لقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال مساهمة كل وكالة من الوكالات التي تم ذكرها في انشاء عدد معتبر من المؤسسات سنويا، وتقلص مبالغ مالية كبيرة لدعم وتمويل هذه المؤسسات، حيث أثبتت الدراسة لجوء عدد كبير من الراغبين في انشاء مؤسساتهم المصغرة الى هيئات التمويل قصد الحصول على التمويل والدعم اللازمين لإنجاح مشاريعهم.

6. الاحالات والمراجع:

المقالات:

- ✓ الباحث، عبد الله بن سليمان، 2017. دور التمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة.. *Global Journal of Economic and Business*، (01)03، ص150.
- ✓ الباحث، عبد الله بن سليمان، 2017. دور التمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة.. *Global Journal of Economic and Business*، (01)03، ص155-156.
- ✓ بعزیز، سعيد و مخلوفي، طارق، 2019. دور المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.. *مجلة دفاتر اقتصادية*، (01)10، ص124.
- ✓ بعزیز، سعيد و مخلوفي، طارق، 2018. تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر. *مجلة التنمية الاقتصادية*، (05) 03، ص101.
- ✓ معراج، هوارى و طعيبة، محمد سمير. 2008، اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، *réformes économiques et integration en economie mondiale*. Issue 04, p. 33.
- Arabeche,Z, (2020), «Profil du dirigeant, Entrepreneuriat et Performance :Cas de l'Algérie », *Al-riyada for Business Economics Journal/ Vol 06 – N° 01*

مذكرات وأطروحات:

- ✓ بوروية، كاتية. 2019، *اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الاليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة*. الجزائر (جامعة فرحات عباس سطيف1): أطروحة دكتوراه.
- ✓ هربان، سمير، 2015. صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مجموعة البنك الاسلامي للتنمية. الجزائر (جامعة فرحات عباس سطيف): مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير.
- ✓ هرقون، تفاحة، 2012. سياسات دعم المؤسسات المصغرة واثارها على التشغيل دراسة حالة – ولاية تيارت-. الجزائر (جامعة وهران): مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد..

الجرائد الرسمية:

- ✓ الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخ في 22 يناير. 2004، المادة 01، 03 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. الجزائر: الحكومة .
- ✓ الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ 08 سبتمبر، 1996. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. الجزائر: الحكومة .

- ✓ الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ 08 سبتمبر 1996، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. الجزائر: الحكومة.
- ✓ الجريدة الرسمية العدد 52 في 08 سبتمبر 1996، المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. الجزائر: الحكومة.

الملاحق:

الملحق رقم 01

الجدول رقم (01): يبين تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في النسيج الاقتصادي

2019	2018	2017	2016	2015	
1193339	1141863	1074503	1022621	934569	العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (TPE, PE, ME)
1157539	1107607	1042121	993170	907659	المؤسسات الصغيرة (TPE)
%97	%97	%97	%97,12	%97,12	النسبة المئوية
31027	29688	28288	26281	24054	المؤسسات الصغيرة (PE)
%2,6	%2,6	%2,6	%2,57	%2,57	النسبة المئوية
4773	4567	4094	3170	2855	المؤسسات المتوسطة (ME)
%0,4	%0,4	%0,4	%0,31	%0,31	النسبة المئوية

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME n°28.30.32.34.36

الملحق رقم 02

الجدول رقم (02): يبين تطور ونمو المؤسسات الصغيرة في الجزائر

2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1157539	1107607	1042121	993170	907659	825962	عدد المؤسسات الصغيرة
49932	65486	48951	85511	81697	/	تطور المؤسسات الصغيرة
%4,51	%6,28	%4,92	%9,42	%9,89	/	نسبة النمو

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01

الملحق رقم 03

الجدول رقم (03): يبين عدد المؤسسات المنشأة، مناصب الشغل المستحدثة ومبالغ التمويل في إطار ANGEM

2019	2018	2017	2016	2015	
38330	46987	38089	15614	70506	تمويل شراء المواد الأولية
4130	3377	3755	5749	13596	تمويل ثلاثي (وكالة، البنك، المستثمر)
42460	50364	41844	21363	84102	المؤسسات المنشأة والممولة
49892	61536	62766	32043	126155	مناصب الشغل المستحدثة
3770,95	4726,67	3406,31	2694,45	8746,16	مبلغ التمويل (مليون دج)

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME n°28.30.32.34.36

الملحق رقم 04

الجدول رقم (04): يبين توزيع المشاريع ومبالغ التمويل حسب القطاعات في إطار ANGEM.

الصيد	التجارة	الحرف التقليدية	الخدمات	الأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	
106	1105	14952	17271	7165	36006	7497	2015
91	459	3384	4732	2457	8153	2087	2016
14	436	8230	5814	3410	20130	3810	2017
36	419	9617	6786	5140	22837	5529	2018
59	578	7264	6193	4463	19292	4611	2019
306	2997	43447	40796	22635	106418	23534	المجموع

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME

n°26.28.30.32.34.36

الملحق رقم (05):

الجدول رقم (05): يبين عدد المؤسسات المنشأة، مناصب الشغل المستحدثة ومبالغ التمويل في إطار CNAC

مبلغ التمويل (مليون دج)	مناصب الشغل المستحدثة	عدد المؤسسات المنشأة والممولة	
63671,54	37921	15449	2015
39245,84	21850	8902	2016
14880,23	8299	3340	2017
16655,90	8598	3474	2018

23908,52	11576	4748	2019
----------	-------	------	------

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME n°28.30.32.34.36

الملحق رقم 06

الجدول رقم (06): يبين توزيع المشاريع حسب القطاعات في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

الصيد	التجارة	الحرف التقليدية	الخدمات	الأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	
85	151	3088	4508	1104	1861	4652	2015
49	120	2016	1920	495	977	3325	2016
28	92	700	443	163	366	1548	2017
31	132	735	341	137	300	1798	2018
27	173	1062	502	235	464	2285	2019
220	668	7601	7714	2134	3968	13608	المجموع

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME

n°26.28.30.32.34.36

الملحق رقم 07

الجدول رقم (07): يبين عدد المؤسسات المنشأة، مناصب الشغل المستحدثة ومبالغ التمويل في إطار ANSEJ

مبلغ الاستثمار (مليون دج)	مناصب الشغل المستحدثة	عدد المشاريع المنشأة والممولة	
97674,60	51570	23676	2015
51933,60	22766	11262	2016
22089,46	9805	4406	2017
29333,82	13852	5535	2018
36240,11	17476	7245	2019

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME n°28.30.32.34.36

الملحق رقم 08

الجدول رقم (08): يبين توزيع المشاريع حسب القطاعات في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)

الصيد	التجارة	الحرف التقليدية	الخدمات	الأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	
-------	---------	--------------------	---------	---------------------	---------	---------	--

83	3472	2170	4591	3838	4913	6779	2015
33	1038	319	2354	1672	2820	3446	2016
4	659	94	891	549	988	1315	2017
0	929	149	919	874	1391	1422	2018
0	1382	266	1039	1198	1740	1916	2019
120	7480	2998	9794	8131	11852	14878	المجموع

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME

n°26.28.30.32.34.36

الملحق رقم 09

الجدول رقم (09): يبين عدد المؤسسات المنشأة، مناصب العمل المستحدثة ومبالغ التمويل في إطار ANSEM، ANSEJ، CNAC خلال الفترة من 2015 إلى 2019

الانجاز الحقيقي للفترة 2019-2015	-12-31 2019	-12-31 2014		
240133	919985	679852	عدد المؤسسات	وكالة ANSEM
332392	1352170	1019778	مناصب الشغل	
23344,54	60693,86	37349,32	مبلغ التمويل	
35913	150278	114365	عدد المؤسسات	صندوق التأمين عن البطالة CNAC
88244	317194	228950	مناصب الشغل	
158362,03	505241,25	346879,22	مبلغ التمويل	
52124	385166	333042	عدد المؤسسات	وكالة ANSEJ
115469	919397	803928	مناصب الشغل	
237271,59	1244329,84	1007058,25	مبلغ التمويل	